المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد الثاني عشر/ الجزء الأول نيسان 2022

المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية –دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم.

The Analytical Auditing and it's Role in Confirming financial forecasting – A field study on a sample of Sudanese banks in the state of Khartoum.

إعداد الباحثان
عباس الزبير عباس الزبير - طالب دكتوراه – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – قسم المحاسبة والتمويل
أ.د/ بابكر إبراهيم الصديق – أستاذ المحاسبه– جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا

الملخص.

هدف الدراسة في إختبار أثر الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية والتنبؤ بالتعثر المالي المتوقع في المصارف ، وتوضيح العلاقة الوصفية للمراجعة التحليلية كأداء تنبؤ مالي في المستقبل. تمثل مجتمع وعينة الدراسة في العاملين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم. إستخدمت الدراسة أداة الإستبانة لجمع البيانات. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية. توصلت الدراسة الي أن إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المراجع لها أثر كبيرفي التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة والتعثر المصرفي. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء قسم لمراجعة التحليلية لتقديم تنبؤات مالية محتملة عن التدفقات النقدية والتعثر المالي المتوقع من البنك أو العميل.

الكلمات المفتاحية: المراجعة التحليلية، التنبؤات المالية، بالتدفقات النقدية، التنبؤ بالتعثر المالي.

Abstract.

The objective of the study is to test the impact of the auditor's analytical actions in confirming the forecasting of cash flows, predicting the expected financial stumble in banks, and clarifying the descriptive relationship of the analytical review as a future financial forecast performance. The study sample community

is represented by sudanese banking workers in Khartoum state. The study used the resolution tool to collect data. The study relied on the descriptive approach to the study of analytical review and its role in confirming financial forecasts. The study found that the auditor's analytical review procedures have a significant impact on forecasting expected cash flows and bank failures. The study recommended that an analytical review department should be established to provide potential financial forecasts of cash flows and expected financial stumbles from the bank or customer.

Keywords: Analytical review, financial forecasts, cash flows, financial stumble forecasting.

المحور الأول: الإطار المنهجي

مقدمة:

أن الانهيارات المالية التي حدثت في المؤسسات المصرفية والاسواق المالية في الدول النامية والرأسمالية أوجب ضرورة وجود وسيلة يمكن من خلالها التنبؤ بما يحدث في المستقبل بناءاً على وقائع الماضي والحاضر، وظهرت المراجعة التحليلية كإحدى وسائل التدقيق التي يلجأ اليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمنشأة مقارنة بفترات سابقة أو منشأت اخرى مماثلة في نفس النشاط، ويعتمد المراجع في المراجعة التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لاي عنصر بناءاً على العلاقة التاريخية التي تربط القوائم المالية ببعضها البعض، وتمثل النسب المالية العلاقة المختلفة بين عناصر تلك القوائم والحسابات المختلفة للتدليل على مدى الارتباط بين هذه العناصر.لذلك يأتي هذا البحث لدراسة المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية بالمصارف السودانية بهدف تقديم بعض النتائج التي تفيد في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

مشكلة البحث:

تسببت كثير من التذبذبات المالية بالنسبة للمؤسسات المصرفية والاسواق المالية على مر التاريخ الى تعثر وفشل المؤسسات عن الوفاء بإلتزاماتها والاعلان عن افلاسها، مما اوجب خلق اليات وصيغ جديدة اكثر نجاحاً لمواجهتها. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- هل الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع كتحليل مالي تساهم في تأكيد التنبؤات المالية؟
- هل الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع كتحليل مالي تساهم في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية؟
- هل الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع كتحليل مالي تساهم في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي؟

أهداف البحث:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتيه:

- إختبار أثر الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع في تأكيد التنبؤات المالية.
- إختبار أثر الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- إختبار أثر الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الورقة في أنها تعالج موضوعاً هأما أدى إلى حدوث انهيارات كبيرة في أكبر اقتصاديات العالم معلنة بذلك الكساد والتعثر والافلاس وارتفاع نسبة البطالة لمعدلات لم تشهدها منذ عشرات السنين.

فرضيات البحث:

فى ضوء عرض المشكلة والهدف من الدراسة يمكن صياغه الفرضيات على النحو التالى:

الفرضية الأولى : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية".

الفرضية الثانية : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية".

الفرضية الثالثة : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها تأكيد التنبؤات المالية".

الفرضية الخامسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية".

الفرضية السادسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي".

منهجية البحث:

إتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات عن المراجعة التحليلية، والتنبؤات المالية وفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها بالطرق الإحصائية. وتم جمع البيانات الأولية بإستخدام الإستبانة للعاملين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم فى عام 2021م، اما المصادر الثانويه فهى الكتب والرسائل الجامعية والدوريات العلمية والمؤتمرات العلميه والمواقع الالكترونيه

<u>المحور الثاني : الدراسات السابقه:</u>

هنالك العديد من الدراسات التى لها علاقة بموضوع الدراسة يتم عرضها كالآتى:

دراسة: جربوع، (2005م)

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن مدى قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف البنود غير العادية والتنبؤ بعدم الإستمرارية بالإضافة الى ايجاد ارشادات تحزيرية مبكرة عن إفلاس الشركات وذلك من خلال التحليل المالي باستخدام النسب المالية المعروفة. هدفت الدراسة الى الحصول على مؤشرات تبين ماإذا كانت سياسات الشركة سليمة ام تحتاج الى تعديل،

ومعرفة المؤشرات التي تحدد مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة. توصلت الدراسة الى إمكانية استخدام نسب الربحية والسيولة والأداء ونسب هيكل رأس المال لتقييم نشاط الشركة والتنبؤ بإحتمال المستقبل.

دراسة: الهباش، (2006م)

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار قدرة كل من مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف الفلسطينية وما هي العلاقة بين هذه المقاييس وماهو الافضل منها للتنبؤ. هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية وتحديد اكثر تلك المقاييس قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقايس التدفقات النقدية احصائياً وان التدفقات النقدية هي الاقوى في القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية من العوائد المحاسبية سواء كان على مستوى المصرف الواحد او مستوى المصارف مجتمعة.

دراسة: المخادمة، (2007م)

تمثلت مشكلة الدراسة في ان التدقيق وظيفة خدمية اساسية في بيئة الاعمال المتسارعة التغيير وتساهم بشكل رئيسي في تحديد نتائج اعمل الشركات، وأن الاجراءات التحليلية توفر اداء ضرورية للجوانب التي يمكن ان يكون فيها مخاطر مرتفعة على اداء المدقق. هدفت الدراسة على تسليط الضو على بعض العوامل التي تؤثر على كفاءة اداء عملية التدقيقمنها أهداف وإجراءات المراجعة التحليلية. توصلت الدراسة الى أن مكاتب التدقيق تعتمد بشكل اساسي على اجراءات المراجعة التحليلية واهميتها في تعزيز نتائج التدقيق بالاضافة الى ان معوقات المراجعة التحليلية ليس لها تأثير على كفاءة اداء عملية التدقيق.

دراسة: Deniz A (2017)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك إستخدام متزايد في تحليل البيانات الضخمة في مجال الاعمال، وغالباً ما تتضمن مشاركات المراجعة الحديثة فحص العملاء الذين يستخدمون تلك البيانات لكي يكون هناك استقرار في بيئة المنافسة. هدفت الدراسة الى إستعراض اللوائح المتعلقة بإداء المراجعة التحليلية والاجراءات المتعلقة بها في بيئة البيانات المالية الضخمة

ومناقشة الحاجة لمهنة المراجعة الخارجية للتحرك نحو تلك البيانات ومواجهتها. توصلت الدراسة الي أنه في البيئة الناشئة للبيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة تمتلك مهنة المراجعة القدرة على إجراء تحليلات أكثر تنبؤية في ظل تلك الظروف. يتضح للباحثان من استعراض الدراسات السابقة فى موضوع البحث أن هنالك العديد من الدراسات تناولت آثار المراجعة التحليلية فى الوقت الذى لم تتم دراسات كافية للتنبؤات المالية والعلاقة بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية والتعثر المالي.

المحور الثالث : الإطار النظري

اولاً / المراجعة التحليلية:

أ: مفهوم المراجعة التحليلية:

عُرفت المراجعة التحليلية بانها" فحص إنتقادي للعلاقة القائمة بين أرصدة القوائم المالية، وذلك بغرض التأكد من اتساق الارصدة مع بعضها واتساقها مع الإتجاهات الاقتصادية السائدة، وايضاً اتساقها مع معرفة المراجع وخبرته وحكمه الشخصي وتوفر له إثباتاً في مجالات كانت إختباراته غير مقنعة، **(الأخضر، 2018م، ص70)** ، اي أنها استخدام بعض الاساليب الكمية والاحصائية في عملية المراجعة مثل تحليل النسب المالية وتحليل الاتجاه والانحدار، فضلاً عن اسلوب الحكم الشخصي الذي يعتمد على تأهيل وخبرة المراجع، كما تستخدم في تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها وتوقيت مدى نطاق إجراءات المراجعة الاخرى وإعداد التقارير المالية، **(هلال، 2011م، ص123)**، وأيضاً هي مجموعة من الاساليب والنسب المالية، وتحليل الاتجاهات والانحدار التي تجرى على المعلومات المالية بهدف دراسة ومقارنة العلاقات المختلفة بين عناصرها وفحص البنود غير العادية والجوهرية، فإذا أظهرت هذه البنود رصيداً منطقياً ومعقولاً فإن هذا الوصف الذي جرا لها يعتبر مراجعة تحليلية، **(القليطي،دردوري، 2007م، ص125)**.

ب: أسباب المراجعة التحليلية:

تتمثل الاسباب التي أدت الى الاهتمام بالمراجعة التحليلية في الاتي:

1. المساعدة في فهم طبيعة اعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.

2. المساعدة في تقدير قدرة الشركة على الاستمرار.(عبدالمطيري، 2011م، ص20)
3. المساعدة في إكتشاف الاخطاء التحريفات المحتملة في القوائم المالية.(Kritzinger, 2017, p248)
4. تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة.(أبوسنيدة، 2015م، ص24)
5. تخفيض وقت وتكلفة المراجعة.
6. تخفيض مخاطر الاكتشاف، والمتمثلة في صعوبة إختيار عينة ممثلة تمثيل صادق للمجتمع، حيث يساهم الفحص التحليل في تقليل تلك المخاطر بترشيد حجم العينة. (بابكر، 2017م، ص213)

ج: أهمية المراجعة التحليلية:

ترجع اهمية المراجعة التحليلية لعدة أطراف مستفيدة من نتائجها وتتمثل هذه الاطراف في:

1. المراجعة التحليلية وبرنامج مراجعة الحسابات:

يقوم المراجع كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المنشأة بهدف ابداء الراي المهني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية لنتيجة اعمال المنشأة والمركز المالي الصحيح، بإستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات ان يحدد اتجاهات عملية المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية بإستخدام ادوات التحليل المالي.(أبوسمهدانة، 2006م، ص28)

2. المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية:

نجد ان مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المتمثل في المساهمين والمستثمرين ووالجهة الادارية بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية وذلك لعدم كفاية الافصاح في التقارير التقليدية وفشل ادارة الرقابة الداخلية.(هادي، صبري، 2018م، ص47)

3. المراجعة التحليلية وادارة المشروع:

ان مهمة الادارة في تسيير ورقابة المشروع ازدادت تعقيداً نتيجة لعوامل كثيرة مثل اتساع حجم المشروع، وازدياد جم المنافسة وغيرها من العوامل ادى الي زيادة اهمية المراجعة التحليلية.

4. المراجعة التحليلية وموقف اجهزة الرقابة العليا الحكومية:

ان القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفاعلية هي اكثر في القطاع الحكومي ثم الاداري والاقتصادي من القطاع الخاص.(المجتبى، محمد، د ت، ص77)

5. المراجعة التحليلية وموقف اصحاب المهنة:

ان المراجعة التحليلية من من وجهة نظر اصحاب المهنة هي ايجاد بعض المؤشرات التي يمكن ان تدل على وجود بعض التعثرات والقصور في انظمة الرقابة الداخلية،

د: أهداف المراجعة التحليلية:

1. تتمثل أهداف المراجعة التحليلية في الاتي:
2. مساعدة المراجع الخارجي في فهم عمليات المراجعة.
3. تحديد المجالات التي قد تكمن فيها المخاطر لتوجيه اهتمامه لحسابات معينة تشير الى وجود اخطاء محتملة.(النوايسة، 2008م، ص93)
4. المراجعة الاجمالية الشاملة للمعلومات المالية.
5. الحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة عند الإنتفاع من الاجراءات التحليلية.
6. تقييم مدى اختبار العمليات والارصدة.(كردودي، 2015م، ص369)
7. تحديد المجالات التي تستلزم فحص اضافي من المراجع.
8. تثبيت وتعزيز نتائج المراجعة.(الحمود، 1991م، ص258)
9. مد المراجع بالتحليلات اللازمة للتعرف على مدى قدرة المنشأة على الاستمرار والنمو.(محمود، 2003م، ص5)

هـ : معوقات المراجعة التحليلية:

تتمثل معوقات إستخدام المراجعة التحليلية في الاتي:

1/ مشاكل مرتبطة بالبيانات مثل:

- عدم توفر المعلومات المالية وغير المالية اللازمة وعدم ملائمة المعلومات المتوفرة.
- عدم قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة والتكلفة العالية للحصول عليها.(سالم، 2015م، ص87)
- عدم توفر توقعات دقيقة في الشركة عند اعداد الموازنات التقديرية.
- عدم توفر بيانات عن طبعة اعمال المنشأة.(Christine, 2015, p5)

2/ مشاكل مرتبطة بالمراجعين مثل:

- عدم وجود تأهيل كافي لإستخدام أساليب الفحص التحليلي الرياضية والاحصائية لاسيما الاساليب المتطورة.(عبدالوهاب ، 2018م، ص59)
- عدم إقتناعهم بأهمية أساليب الفحص التحليلي وأهمية الدور الذي يلعبه في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة.
- عدم تناسب الاتعاب أحياناً مع الجهد المبذول في سبيل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.

3/ مشاكل مرتبطة بأساليب المراجعة التحليلية مثل:

- تنوع وتعدد الاساليب المستخدمة وعدم وجود أسلوب محدد يصلح للتطبيق على كافة القوائم المالية.
- التكاليف الزائدة الملازمة لإستخدام بعض الاساليب المتطورة.
- عدم وجود معايير متعارف عليها لتقييم كفاءة وفعالية الأساليب المستخدمة لأغراض الفحص التحليلي.(برمة، خليل، حسين، 2016م، ص142)

و: أساليب المراجعة التحليلية:

حيث يمكن تبويب أساليب المراجعة التحليلية المستخدمة الى ثلاثة مستويات تتمثل فيمايلي:

أولاً: أساليب المراجعة التحليلية الوصفية غير كمية:

يقوم هذا الاسلوب على خبرة وكفاءة المراجع الشخصية في الحكم على مدى معقولية أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها ويشمل الأتي:

1) الأستفسار:هو مجموعة من الأسئلة الموجهة الى شخص لديه معلومات حول طبيعة عمل المؤسسة تشمل النواحي المالية والمحاسبية والتدقيق.

2) التوقعات من نتائج التدقيق السابقة:بعض أوراق العمل للسنة الماضية قد تكون مفيدة وتساعد المراجع في معرفة بعض المسائل المحاسبية والتدقيقة المهمة للسنة الحالية، والتي تساعد في تحديد المواطن التي تسبب أي صعوبات أو عراقيل لعملية التدقيق الحالية.(كردودي، م.سابق، ص36)

3) مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية): يجب على المراجع الحصول على معلومات كافية تتعلق بطبيعة النشاط الذي تمارسة الشركة والتعرف على أي متطلبات خاصة بالعميل سواء كانت تنظيمية أو قانونية.(الأمين، 2004م، ص53)

4) مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية): يجب على المراجع التعرف على الصفات والخصائص المتعلقة بعميله والتي تميزه من الشركات الاخرى التي تمارس نفس النشاط، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال مراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس، ومراجعة محاضر جلسات مجلس الادارة ووقائع إجتماع الهيئة العامة، والاطلاع على ملفات الموظفين وملفات المراسلات وسجلات الإنتاج، والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها، والإطلاع على العقود المهمة التي يكون لها تأثير على عملية المراجعة .

ثانياً: أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة:

يقوم هذا الأسلوب بمعالجة المعلومات الكمية بطرق بسيطة وسهلة للحصول على دلائل ذات معنى في عملية المراجعة، وذلك بإستخدام التحليل المالي ضمن الأساليب الفنية لتنفيذ المراجع التحليلية على القوائم المالية والحسابات الختامية، بإفتراض وجود علاقة بين بنود القوائم المالية وأن هذه العلاقة ثابتة من سنة لأخرى مالم تحدث تغيرات في الظروف المحيطة.(الجازوي، 2015م، ص29) ومن هذه الأساليب:

1) التحليل المقارن للقوائم المالية، يقسم الى إسلوبين هما:

أ- التحليل الأفقي.

ب-التحليل الرأسي.

2) التحليل المالي وفق النسب المالية.(زيود، الأمين، المهندس، 2005م، ص180)

وتتمثل هذه النسب في الأتي

أولاً: نسب السيولة: تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس مدى إمكانية تحول الأصل الى نقد سائل خلال فترة معينة بحيث يكون جاهزاً لإي شكل من أشكال الإنفاق بمختلف قطاعات الإقتصاد.**(العيساوي، العويدي، 2014م، ص17)**

1. **نسبة التداول:** = مجموع الأصولالمتداولة / مجموع الخصوم المتداولة
2. **نسبة التداول السريعة:** يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي من الأصول التي يسهل تحويلها الى نقدية ولكن في بعض الأحيان يحتاج لفترة زمنية حتى يتم بيعه ومن المحتمل يتم بيعه بخسارة:**(نادر، بزون، الأمين، 2006م، ص108)**

نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة – (المخزون السلعي+ م. مدفوعة مقدماً) / الخصوم المتداولة

3. **سيولة المخزون:** يقصد بسيولة المخزون تلك الفترة التي تمضي منذ دخول البضاعة للمخازن وحتى بيعها. ويمكن تجزئة تلك الفترة الي فترتين:

الأولى: معدل دوران المخزون:**(حماد، 2006م، ص449)** = معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط مخزون البضائع

الثانية: متوسط فترة التخزين:**(سقا، 2013م، ص448)** = متوسط فترة التخزين = 365 / معدل دوران المخزون

4. **نسبة النقدية وشبه النقدية (السيولة الجاهزة):** إذا كانت نسبة التداول السريعة تفترض صعوبة تسييل المخزون خلال سنة، فإن نسبة النقدية وشبه النقدية تفترض أيضاً صعوبة تحصيل ديون المنشأة لدى الغير قبل مضي سنة:**(القاضي، 2014م، ص218)**

= النقدية + شبه النقدية / الخصوم المتداولة

5. **سيولة الذمم (المدينين):** يقصد بسيولة الذمم تلك الفترة التي تمضى منذ بيع البضاعة وحتى تحصيل قيمتها.ويمكن تجزئة تلك الفترة الي فترتين:

الأولى: معدل دوران الذمم: وهذا المعدل يقيس عدد المرات التي يتم فيها البيع الأجل وتحصيل قيمة هذه المبيعات خلال الفترة.(حجازي، 2011م، ص207) = صافي المبيعات الأجلة

متوسط رصيد الذمم(الذمم أول الفترة+ الذمم أخر الفترة)

الثانية: متوسط فترة التحصيل: يقصد بمتوسط فترة التحصيل الفترة الزمنية التي تمضي منذ إتمام صفقة البيع الى أن يتم تحصيل قيمتها.(رمضان، الخلايلة، 2013م، ص137) = 365

معدل دوران الذمم

ثانياً: نسب النشاط: تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس مدى كفاءة وفاعلية المنشأة في إستغلال مواردها وإدارة أصولها لإنتاج السلع والخدمات بهدف توليد المبيعات، أي مدى قدرة المنشأة على توزيع مواردها المالية توزيع مناسب على مختلف أنواع الأصول، ويطلق عليها أيضاً نسب إدارة الموجودات.(الخطيب، 2010م، ص64)

1- **معدل دوران الأصول:** يقيس معدل دوران الأصول مدى كفاءة الادارة في إستغلال الأصول في تحقيق المبيعات.(شاهين، 2017م، ص125) = معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات

مجموع الأصول

2-**معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس معدل دوران الأصول الثابتة مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول الثابتة لتحقيق المبيعات.(خبراء ، 2016م، ص94) = معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات

الأصول الثابتة

3-**معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس معدل دوران الأصول المتداولة مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول المتداولة لتحقيق المبيعات.(عفانة، 2017م، ص101) = صافي المبيعات

الأصول المتداولة

4-**معدل دوران الذمم:** يقيس معدل دوران الذمم مدى كفاءة وملائمة حجم الإستثمار في الذمم لتحقيق المبيعات، ويعبر أيضاً عن مدى ملائمة سياسة الأئتمان والتحصيل.**(علي، 2015م، ص125)**

معدل دوران الذمم = صافي المبيعات الأجلة

إجمالي الذمم

5-**معدل دوران المخزون:** يقيس معدل دوران المخزون مدى كفاءة وملائمة حجم الإستثمار في المخزون لتحقيق المبيعات.**(الدهراوي، 2004م، ص210)** = صافي المبيعات

متوسط رصيد المخزون(مخزون أول الفترة+ مخزون أخر الفترة)

6-**معدل دوران النقدية وشبه النقدية:** يقيس معدل دوران النقدية وشبه النقدية مدى كفاءة وملائمة حجم الإستثمار في النقدية وشبه النقدية لتحقيق المبيعات = صافي المبيعات

النقدية + شبه النقدية

7-**توجد نسب نشاط إضافية في المؤسسات المصرفية تتمثل في:-(بدر، 2020م، ص112)**

أ- نسبة إستثمار الودائع= الإستثمارات

إجمالي الودائع

ب- نسبة توظيف الموارد= الإستثمارات

الودائع+ حقوق الملكية

ثالثاً: نسب الرافعة المالية أو تحليل المديونية: تقيس هذه النسب الى أي مدى ذهبت المنشأة في تمويل إحتياجاتها هل إعتمدت المنشأة في التمويل على مواردها الذاتية أم اعتمدت على التمويل من جهات خارجية مثل الإقتراض وهذه النسب تتمثل في الأتي:

1- نسبة القروض الى مجموع الأصول (نسبة الإقتراض): تقيس هذه النسبة الى أي مدى ذهبت المنشأة في تمويل إحتياجاتها عن طريق الإقتراض.**(خميس، قوقزة، 2007م، ص129)** = مجموع القروض

مجموع الأصول

2- **نسب الخصوم الى حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة معرفة هل التمويل الذي حصلت عليه المنشأة من الغير (الديون) يفوق التمويل الذي حصلت عليه من الملاك (حقوق الملكية) أم مساوي له.**(زيود، الأمين، محمد، 2003م، ص58)**

نسبة الخصوم الى حقوق الملكية = مجموع الخصوم
مجموع حقوق الملكية

3- **نسبة هيكل رأس المال:** يقصد بهيكل رأس المال مصادر التمويل طويلة الأجل (القروض طويلة الأجل، حقوق الملكية) وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل من هيكل رأس المال.(العامري، الركابي، 2007م، ص116) = القروض طويلة الأجل
هيكل رأس المال

4- معدل تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على سداد الفوائد المستحقة على القروض طويلة الأجل.(نفاع، 2015م، ص75) = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
الفوائد

5- معدل تغطية الأعباء الثابتة: تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على سداد الأعباء الثابتة مثل: (الإيجارات، والفوائد) عند إستحقاقها.(الباز، 2015م، ص46)

= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب+ الإيجارات
الفوائد+الإيجارات

رابعاً: نسب الربحية: تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس مدى كفاءة المنشأة في تنظيم وترتيب مصادر وإستخدامات أموال المنشأة بالطريقة التي تمكن من الحصول على نسبة عائد من الأموال المستثمرة لا تقل عن العائد الذي يمكن الحصول عليه من الإستثمارات البديلة.(عريبي، 2015م، ص34)

1) **نسبة الأرباح الى المبيعات:** تقيس هذه المجموعة مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد اكبر قدر من الأرباح وهذه النسب تتمثل في الاتي:

1- هامش مجمل الربح: يعبر عن مدى كفاءة الأدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة البضاعة المباعة، ومؤشر عن المدى الذي يمكن تنخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول مجمل الربح الى قيمة سالبة.(الحسني، 1998م، ص255) = مجمل الربح
المبيعات

2- **هامش صافي الربح:** هذه النسبة أكثر شمولاً من النسبة السابقة حيث أنها لاتقتصر فقط على رقابة عناصر تكاليف البضاعة المباعة، بل تعتبر مؤشر عن مدى كفاءة المنشأة في الرقابة على جميع عناصر التكلفة، أي بمعنى رقابة عناصر تكلة البضاعة المباعة وعناصر التكاليف الأخرى.(أحمد، الكسار، 2009م، ص8)

هامش صافي الربح = صافي الربح
المبيعات

2) نسبة الأرباح الى الأموال المستثمرة: تقيس هذه النسبة مدى قدرة الادارة على توليد الارباح من الاموال المستثمرة، وهذه النسب تتمثل في الاتي:-

1- **القوة الايرادية:** تقيس هذه النسبة القوة الأيرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو بعبارة أخرى مدى كفاءة الادارة من استثمار الاموال التي تحصل عليها من مصادر التمويل الخارجية والداخلية.(محمد، 2008م، ص124) = صافي ربح العمليات

2- **صافي الربح الى مجموع الأصول:** يطلق على هذه النسبة أيضاً معدل العائد على الإستثمار.(داود، 2018م، ص116)

معدل العائد على الإستثمار = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول

3- **معدل العائد على حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.(الإسماعيل، 2018م، ص47)

= صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

4- **معدل العائد على الودائع:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع.(محمد، 2017م، ص105)

معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع

خامساً: نسب السوق: تستخدم هذه المجموعة من النسب من قبل المستثمرين لإتخاز القرار المناسب حول الإستثمار في المنشأة.

1- **ربح السهم/ العائد على السهم:** تقيس هذه النسبة نصيب السهم الواحد من الأرباح المراد المحققة خلال الفترة.(خلف، 2015م، ص81) = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية

2- **غلة التوزيعات:** تقيس هذه النسبة نصيب ربح السهم الواحد من سعر السهم السوقي.(السهلاوي، عبدالله، 2017م، ص53)

غلة التوزيعات= نصيب السهم من الأرباح المحققة / سعر السهم

3- **السعر الى ربح السهم/ نسبة مضاعف السعر:** تعتبر هذه النسبة من من النسب الهامة في تقييم الأسهم، حيث تستخدم على نطاق واسع من جانب المحللين المالين والأقتصاديين، حيث بموجبها يتم تحديد عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على الأرباح ليغطي القيمة السوقية التي دفعها للحصول على السهم.(مصطفى، 2016م، ص201) = سعر السهم / ربح السهم

4- **القيمة الدفترية للسهم:** تقيس هذه النسبة النمو الذي تحقق على حقوق المساهمين.(مهدي، 2001م، د ص)

القيمة الدفترية للسهم= حقوق الملكية / عدد الأسهم

ثانياً/ التنبؤات المالية:

عُرف التنبؤ المالي بإنه تقدير مسبق للوضع المالي، أو نتيجة نشاط أو التدفقات النقدية أو أي نشاط مالي لوحدة إقتصادية معينة ولمدة زمنية محددة في المستقبل بناءاً على بياناتها التاريخية والأحداث السابقة، مع دراسة الظروف المحيطة بها والمحتملة الحدوث في

المستقبل، وإعداد تلك البيانات لتستخدم كمدخلات للبرامج أو الأساليب المستخدمة في التنبؤ.(التميمي، عبدالراقزق، 2015م، ص397) بمعنى تقدير أوجه أنشطة وفعاليات المؤسسة سوا كان الأمر يتعلق بالإنتاج أو تقدير الميزانية النقدية العامة، وبالتالي يمكن إعتباره حلقة وصل بين المؤسسة والظروف المحيطة بها إقتصادية كانت أو تكنولوجية أو إجتماعية لايمكن تجاهلها للنجاح في تحقيق الأهداف.(مصطفى، خيرة، 2014م، ص70) مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناءًا على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظاهرة والاحداث والنتائج المالية المستقبلية،(الخياط، 2014م، ص14) وتفيد عملية التنبؤ في تقدير الاحتياجات المالية للوحدات الاقتصادية قصيرة وطويلة الاجل لتلبية متطلباتها الحالية والمستقبلية.(عابد، 2020م، ص959) بناءاً على ماسبق يستهدف الباحث نوعان من التنبؤ هما: التنبؤ بالتدفقات النقدية- والتنبؤ بالتعثر المالي.

1: التنبؤ بالتدفق النقدي:

أ: مفهوم التدفق النقدي:

عُرفت بأنها قائمة تتضمن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لإداء كل من الأنشطة التشغيلية والأستثمارية والتمويلية بالوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية محددة لتوفيق وتسوية رصيد النقدية في أول الفترة وأخر الفترة،(إسماعل، قطب، د ت، ص56) أيضاً تعتبر قائمة تبين مقبوضات ومدفوعات المنشأة خلال نفس الفترة التي تُعد فيها قائمة الدخل بحيث أنها تحدد النتائج النقدية لكل نشاط مارسته المنشأة خلال الفترة التي يجري تحليليها وتحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة.(الماحي، 2019م، ص40) تُعد قائمة من القوائم المالية الضرورية التي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها حيث تمكن المستثمرين والدائنين من إتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة من خلال تفسير المتحصلات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة.(بن شنة، كعبوش، 2020م، ص270)

ب: مفهوم التنبؤ بالتدفق النقدي:

هو محاولة لتقدير وتقييم وضعية السيولة داخل المؤسسة حيث يعد أحد أهم مهام وأدوات تسيير النقدية وذلك لقدرته على التسيير الأمثل لتذبذب السيولة في الأجل القصير لضمان كفاية النقدية والحفاظ على إستمرار النشاط، وله ثلاثة أنواع تتمثل في:

1- التنبؤ بالسيولة: وهو يساعد في تسيير النقدية في الأجل القصير من خلال تحديد المدفوعات والمقبوضات التي إقترب أجل سدادها أو تحصيلها.
2- التنبؤ التشغيلي: وهو يساعد وظيفة التسيير في تحديد إجمالي الإنفاق الأساسي والإستثمارات المطلوبة في مخطط أعمال المؤسسة من خلال مراقبة السيولة والسياسة المالية وتخطيط عملية إسترداد أو الحصول علي القروض.
3- التنبؤ الإستراتيجي: وهو يساعد المؤسسة في تقدير إحتياجاتها من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية بناءاً على مخططاتها الإستراتيجية.**(قويدري، 2016م، ص5)**

ج: أهمية التنبؤ بالتدفق النقدي:

تتمثل أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية في الأتي:

1- يساعد المؤسسة في تخطيط أنشطة الإقتراض والإستثمار وتجنب النقص أو الزيادة الكبيرة في الأرصدة النقدية.
2- تحقيق عدة أغراض للمؤسسة أهمها إظهار موقف السيولة النقدية المتوقع قبل البدء في تنفيذ المشاريع والخطط وإظهار مدى الحاجة الى المزيد من التمويل.
3- يعتبر مؤشر لمدى إمكانية أنشطة التشغيل على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة تتضمن إستمرار المؤسسة في الأجل الطويل.**(زيتوني، عدوان، 2017م، ص243)**

د: ضوابط التنبؤ بالتدفق النقدي:

حتى يكون التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مبنياً على أسس منطقية وبعيداً على الحكم والتقدير الشخصي لابد من الضوابط التالية:

1- يجب إعداد التنبؤات للتدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام المبادئ المحاسبية المتوقع أن تستخدم عندما تتواجد الأحداث والعمليات المرتبطة بالتنبؤ.
2- عند إعداد المعلومات المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يجب أن تتوفر عناية معقولة من قبل أشخاص مؤهلين علمياً وفنياً في المجالات المختلفة كالتسويق والإستثمار والتمويل وأن تتوفر فيهم الخبرات الفنية في مجال بحوث العمليات والهندسة والمجالات الفنية الأخرى المناسبة.
3- لكي يتم التأكد من أن عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية تمت بصورة سليمة يجب مراجعة طرق إعداد هذه التنبؤات للتأكد من أنها أُعدت طبقاً للمبادي المحاسبية والسياسات الإدارية داخل المؤسسة، ولذلك يجب أن تحوز هذه التنبؤات على موافقة المستويات الإدارية حتى يمكن تحقيقها.**(درويش، 2018م، ص154)**

2: التنبؤ بالتعثر المالي:

أ: مفهوم التعثر المالي:

عرف التعثر المالي بإنه إختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة لقصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وأن هذا الإختلال ناجم عن عدم التوازن بين موارد المؤسسة (الداخلية والخارجية) وبين إلتزاماتها في الأجل القصير التي تستحق السداد،(العمار، قيصري، 2015م، ص134) بمعنى عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها عندما تستحق،(القيسي، 2020م، ص16) هو حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الدائنين في المواعيد المحددة،(عنان، 2017م، ص7) عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد على قيمة الخصوم.(جبل، فطيني، 2009م، ص306)

ب: مفهوم التنبؤ التعثر المالي:

هو محاولة تنبؤ بوضع الشركة مستقبلاً من خلال قوائمها المالية ومعرفة مدى إمكانية إستمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها، وذلك عبر تقدير الإحتياجات المالية لإتمام عمليات المنشأة بناءاً على دراسة النسب المالية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة.(موسى، مراد، 2018م، ص276)

ج:أهمية التنبؤ بالتعثر المالي:

تتمثل أهمية التنبؤ بالتعثر المالي في الأتي:

1- بالنسبة لإدارة المنشأة: التعرف على مؤشرات التنبؤ والتعامل مع أسبابها ومعالجتها قبل أن يؤدي ذلك الى مراحل متطورة قد تصل الى حد الإفلاس.

2- بالنسبة للمستثمرين: تقويم سلامة إستثماراتهم والمفاضلة بين بدائل الإستثمار والتخلص من من الإستثمارات التي قد تؤدي الى خسائر مالية.(التائب، عمر، عبدالكريم، 2019م، ص88)

المحور الرابع: الدراسة الميدانية

أ. وصف مجتمع وعينة الدراسة :

1. مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم.

2. عينة الدراسة وخصائصها :

وتم إختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد(150) إستبانة ، وتم إرجاع (128) إستبانة تم إستخدامها فى التحليل كالآتي:

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحث بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical "Package for Social Sciences" ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha) ويعد المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).
2. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (متغيرالعمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمي الوظيفي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس لديكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.
3. أساليب الإحصاء ألاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام – أسلوب الانحدار الخطي.

جدول (1)
التوزيع التكراري والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة

البيان	التكرارات	النسبة%
متغير العمر		
أقل من 30	27	21.1%
30-35 سنة	19	14.8%
35-40 سنة	13	10.2%
40- فأكثر	69	53.9%
المؤهل العلمي		
بكالوريوس	72	56.2%
دبلوم عالي	9	7 %
ماجستير	39	30.5%
دكتوراه	5	4%
أخرى	3	2.3%
التخصص العلمي		
المحاسبة	51	40%
نظم معلومات محاسبية	3	2.3%
اقتصاد	17	13.3%
ادارة اعمال	19	14.8%
دراسات مالية ومصرفية	28	21.9%
أخرى	10	7.8%
المسمى الوظيفي		
محاسب	78	60.9%
مراجع داخلي	12	9.4%
مراقب مالي	7	5.5%
مدير مالي	5	3.9%

ISSN: 2709-531

أخرى	26	20.3%
المؤهل المهني		
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	3	2.3%
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	2	1.6%
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	3	2.3%
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	5	3.9%
أخرى	4	3.1%
لاتوجد	111	86.7%
سنوات الخبرة		
اقل من 5 سنوات	24	18.8%
من 5 واقل 10 سنوات	20	15.7%
من 10واقل من15سنة	14	10.9%
من 15واقل من20سنة	18	14%
20 سنة فأكثر	52	40.6%

المصدر: إعداد الباحثان ، الدراسة الميدانية، 2022م .

اختبار البيانات الأساسية:

بً: تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الأول : المراجعة التحليلة :

البعد الأول : مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلة غير الكمية(الإستفسارات):

الجدول رقم (2)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول للبعد الأول

ت	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	لدينا طرق للتحقق من موثوقية المعلومات العميل التى تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المالية	4.25	4	0.578
2	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التى تتحصل عليها المؤسسة من الناحية المحاسبية	4.20	4	0.665
3	لدينا طرق للتحقق من موثوقية معلومات العميل التى تتحصل عليها المؤسسة من الناحية القانونية	4.11	4	0.734
4	نحصل على بعض المعلومات الخاصة بالعميل من خلال الاطلاع على ملفة الخاص أو استسفاره بصورة مباشرة (Kyc)	4.28	4	0.639
5	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية	3.95	4	0.881
6	أحياناً نتحقق من ملائمة المعلومات من خلال مراجعتها مع متطلبات التشريعات واللوائح الحكومية	3.96	4	0.692
7	نأخذ في الاعتبار النتائج السنوات الماضية لنفس الفترة للتحقق من معقولية وملائمة نتائج الفترة الحالية	4.24	4	0.678
8	مراجعة نشاط العميل في المؤسسات المصرفية الأخرى للتحقق من موقفة الإئتماني (وكالة الاستعلام الإنتمائي).	4.44	5	0.661

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

الجدول أعلاه يوضح مايلي :

1. الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية انحصرت بين (3.96) و (4.44) ، وهذا الأوساط جميعها تتراوح في قيمة الوزن الفرضي (أوافق) ، ذلك يعني أن المبحوثين موافقين على ما جاء في عبارات البعد الأول .
2. اما الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية لانحصر بين (0.578) و(0.881) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى.
3. الوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح أقرب الى (4).

البعد الثاني: مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن)

الجدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول للبعد الثاني

ت	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نقوم بدراسة حركة المخطط مع الفعلي ومتابعتة خلال الفترات الزمنية المتتالية للتحقق من الكفاءة في ترسيد الموارد (تحليل أفقي)	4.18	4	0.704
2	تقارن المعلومات الكمية مع معلومات أخرى لمؤسسات تعمل بنفس نشاط مؤسستنا ومن نفس الفترة للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	3.92	4	0.780
3	نقوم بتصنيف البنود ذات الخاصية المتشابهة الى مجموعات ومن ثم مقارنة العنصر الى مجموعة العناصر المتشابهة (تحليل رأسي)	3.93	4	0.723
4	تقارن المعلومات الكمية للفترة الحالية مع نفس معلومات المؤسسة للسنوات السابقة تقييم إتجاة نشاط والمركز المالي للمؤسسة	4.17	4	0.665
5	نقارن المعلومات الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموزنات المخططة أو التنبؤات المتوقعه للتحقق من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	4.13	4	0.817

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (3) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول المراجعة التحليلة البعد الثاني مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.18،3.92)والمنوال (4) لجميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

البعد الثلث: مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية)

الجدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول البعد الثالث

ت	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بلتزامتها في الأجل القصير من أصولها المتداولة	4.38	5	0.710
2	نستخدم نسب النشاط لقياس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها وإستثمارها لإنتاج السلع والخدمات من أجل تعظيم الايرادات	4.14	4	0.729
3	تستخدم نسب التمويل أو الهيكل المالي لمعرفة هل المؤسسة تعتمد في تمويل استثماراتها على الموارد الذاتية (حقوق الملكية) أوموارد خارجية (الودائع والقروض)	4.05	4	0.831
4	تستخدم نسب السيولة لمعرفة مدى فعالية المؤسسة في استقلال مواردها وظبط تكاليفها من أجل تعظيم الأرباح	4.12	4	0.810
5	تستخدم نسب العائد على السهم من أجل ترشيد قرارتنا الإستثمارية في الشركات المدرجة في السوق	4.04	4	0.798

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (6) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول المراجعة التحليلية لبعد الثالث الذي ينص على (مدى إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية)فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.04 ، 4.38)والمنوال بين (5،4،4،4،4)جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

المحور الثاني : التنبؤات المالية

البعد الأول : التنبؤ بالتدفقات النقدية– القسم الأول

الجدول رقم (5)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني البعد الأول– القسم الأول الذي ينص على (مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية)

ت	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نستخدم العائد المحاسبي المعد وفقاً لإساس الاستحقاق في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	4.14	4	0.771
2	يعبر عن الأحداث الإقتصادية التى حدثت على أرض الواقع بصورة حقيقية.	4.04	4	0.757
3	يوفر معلومات كافية ومفيدة لتقييم الأداء المالي للوحدة الإقتصادية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة	4.16	4	0.681
4	يوفر معلومات كافية ومفيدة عن المعاملات الإقتصادية الغير مرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة	4	4	0.832
5	يوفر معلومات تساهم في تقدير التكاليف المتوقع إنفاقها، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة في شكل (مدفوعات نقدية متوقعة)	4.11	4	0.679
6	يوفر معلومات تساهم في تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها ، أي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية في شكل (مقبوضات نقدية متوقعه)	4.15	4	0.722

المصدر : أعداد الباحث من بيانات الدراسة الدراسة الميدانية 2022م

يلاحظ من الجدول (5) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحورالثاني الذي ينص على التنبؤات المالية (البعد الأول التنبؤ بالتدفقات النقدية (مدى إستخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4، 4.16)والمنوال بين (4)جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

البعد الأول : التنبؤ بالتدفقات النقدية– القسم الثاني

الجدول رقم (6)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني ، البعد الأول- القسم الثاني الذي ينص على (مدى إستخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية)

ت	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	تستخدم التدفقات النقدية المعدة وفقاًللأساس النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية	4.09	4	0.788
2	توفر معلومات نقدية داخلة وخارجة كافية ومفيدة عن تفاصيل المعاملات الإقتصادية التي حدثت على أرض الواقع	4.15	4	0.754
3	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقة من الأنشطة التشغيلية .	4.20	4	0.665
4	توفرمعلومات تساهم في تقدير العائد متوقع تحقيقة من الانشطة الاستثمارية	4.19	4	0.696
5	توفر معلومات تساهم في تقدير العائد المتوقع تحقيقة من الانشطة التمويلية	4.19	4	0.707
6	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض الاستثمار	4.16	4	0.798
7	توفر معلومات تساهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض التمويل .	4.14	4	0.761
8	توفر معلومات تساهم في تقدير النقدية المتوقع الاحتفاظ بها لغرض سداد الالتزامات	4.12	4	0.819

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يلاحظ من الجدول (6) أن الإحصاءات الوصفية عبارات المحور الثاني ، البعد الثاني الذي ينص على مدى إستخدام التدفقات النقدية التاريخية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.09، 4.20)والمنوال بين (4)جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

المحور الثاني : البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي :

ISSN: 2709-531

لجدول رقم (7)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور للثاني : البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي

ت	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
1	نعتمد على النماذج الاحصائية المعروفة في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، مثل (نموذج التمان ، ونموذج كيدا ، ونموذج شيروت ، وغيرها من النماذج)	3.79	4	1.04
2	نعتمد على مؤشرات التحليل المقارن عند التبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والذي يدرس أتجاة يدرس أتجاه النشاط والمركز المالي للمؤسسة)	4.04	4	0.778
3	نعتمد على دراسها مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزامتها المتداولة عند تاريخ الاستحقاق	4.12	4	0.800
4	نعتمد على دراسة مؤشرات نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في التبؤ التعثر المالي المتوقع للبنك ، والتى تقيس هل التمويل الذي حصلت علية المؤسسة من الغير يفوق التمويل الذي حصلت علية من الملاك أم مساوي له	4.02	4	0.869
5	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الهيكل التمويلي في التنبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتى تقيس الدأي مدى إعتمدت المؤسسة على القروض طويله الاجل في التمويل والتى تنشأ عنها فوائد قروض سنوية	4.06	4	0.839
6	نعتمد على دراسة مؤشرات نسب الإقتراض في التبؤ بالتعثر المالي المتوقع للبنك ، والتى تقيس إلى أي إعتمدت المؤسسة في تمويل إستمارتها على القروض	3.99	4	0.865
7	نعتمد على دقة التحليل الإنتمائي للعميل كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل	4.21	4	0.770
8	نعتمد على تصنفيات التعثر الصادرة من بنك السودان كمؤشر في التبؤ بالتعثر المالي للعميل	4.21	4	0.770
9	نعتمد على حركة الحساب الاستثماري كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل.	4.13	4	0.746
10	نعتمد على مدى إنتظام السداد كمؤشر في التنبؤ بالتعثر المالي للعميل .	4.19	4	0.740

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

ISSN: 2709-531

يلاحظ من الجدول (7) أن الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني : البعد الثاني التنبؤ بالتعثر المالي فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (3.79، 4.21)والمنوال بين (4) جميع العبارات وبحسب المقياس الخماسي ليكرت فأن إجابات المبحوثين هي الموافقة .

ج: إختبار الفرضيات:

1 / عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج المراجعة التحليلة كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و التنبؤات المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y1) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم(8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	0.802	4.035	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.828	9.781	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.76			
معامل التحديد (R^2)	0.66			
أختبار (F)	95.644		النموذج معنوي	
y_1= 0.802+0.828				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم(8) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة التحليلية كمتغير مستقل وتأكيد التنبؤات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.76).
2. بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) (0.66)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة التحليلية كمتغير مستقل تساهم بـ (66%) في تأكيد التبؤات المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.644) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.0.802: متوسط تأكيد التنبؤات المالية عندما المراجعة التحليلية تساوي صفراً.
5. 0.0.828: وتعني زيادة المراجعة التحليلية وحدة واحدة تزداد تأكيد التنبؤات المالية بـ82%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية ودورها في تأكيد التنبؤات المالية**"." قد تحققت.

2/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية** ".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و التنبؤ بالتدفقات النقدية متغير تابع ممثل بـ (y2) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	0.811	4.044	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.837	9.790	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.85			
معامل التحديد (R^2)	0.75			
أختيار (F)	95.653		النموذج معنوي	
y_2= 0.811+0.837				

ISSN: 2709-531

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم(9) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل والتنبؤ بالتدفقات النقدية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85).
2. بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (75%) في التنبؤ بالتدفقات النقدية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.653) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.811: متوسط التنبؤ بالتدفقات النقدية عندما المراجعة التحليليةتساوي صفراً.
5. 0.837: وتعني زيادة المراجعة التحليلة وحدة واحدة يزداد التنبؤ بالتدفقات النقدية بـ84%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية** "." قد تحققت.

3/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص على الآتي:

"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتعثر المالي** ".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام المراجعة التحليلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x3) و التنبؤ بالتعثرالمالي متغير تابع ممثل بـ (y3) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتدفقات النقدية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	0.811	4.044	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.837	9.790	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.85			
معامل التحديد (R^2)	0.75			
أختيار (F)	95.653		النموذج معنوي	
y_3= 0.811+0.837				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من جدول رقم(10) :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط المراجعة التحليلية كمتغير مستقل والتنبؤ بالتعثر كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85).
2. بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على أن المراجعة التحليلية كمتغير مستقل يساهم بـ (75%) في التنبؤ بالتعثر المالي (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.653) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 0.811: متوسط التنبؤ بالتعثر المالي عندما المراجعة التحليليةتساوي صفراً.
5. 0.837: وتعني زيادة المراجعة التحليلة وحدة واحدة يزداد التنبؤ بالتعثر المالي بـ84%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية والتنبؤ بالتعثر المالي** "." قد تحققت.

أولاً : النتائج :

من خلال الدراسة توصل الباحثان إلي عدة نتائج منها :

1. إجراءات المراجعة التحليلية تساهم في تأكيد التنبؤات المالية. والنتائج الفرعية تتمثل في

- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلة غير الكمية(الإستفسارات) تساعد في تأكيد التنبؤات المالية.
- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن) تساعد في تأكيد التنبؤات المالية.
- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) تساعد في تأكيد التنبؤات المالية.

2. المراجعة التحليلية تساهم في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية. والنتائج الفرعية تتمثل في

- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلة غير الكمية(الإستفسارات) تساهم في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن) تساهم في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) تساهم في تأكيد التنبؤ بالتدفقات النقدية.

3. المراجعة التحليلية تساهم في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي. والنتائج الفرعية تتمثل في

- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلة غير الكمية(الإستفسارات) تساهم في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي.
- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل المقارن) تساهم في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي.
- إستخدام المؤسسة لأساليب المراجعة التحليلية الكمية (التحليل وفق النسب المالية) تساهم في تأكيد التنبؤ بالتعثر المالي.

ثانياً : التوصيات :

بناءً علي هذه النتائج اوصي الباحثان بالآتي :

1. ضـرورة تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في كافة المصـارف السـودانية للتنبؤ المالي المتوقع بالمستقبل سواء كان تدفق نقدي أو تعثر مالي
2. ضـــرورة تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية الوصـــفية غير كمية في كافة المصـــارف السودانية للتنبؤ المالي المتوقع بالمستقبل سواء كان تدفق نقدي أو تعثر مالي
3. ضـرورة تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المقارنة في كافة المصـارف السـودانية للتنبؤ المالي المتوقع بالمستقبل سواء كان تدفق نقدي أو تعثر مالي
4. ضـــرورة تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية الكمية وفق النســـب المالية في كافة المصارف السودانية للتنبؤ المالي المتوقع بالمستقبل سواء كان تدفق نقدي أو تعثر مالي

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. ابو سمهدانة، نيفين عبدالله، 2006م، **مجالات استخدامات المراجعة التحليلية في تخطيط واداء عملية المراجعة**، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة)
2. أبو سنيدة، نادية عبد المجيد، 2015م، **دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة**، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة)
3. أحمد، محمد جلال، والكسار، طلال، 2009م، **إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)**، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية)
4. الاخضر، لقليطي، 2018م، **دراسات في المالية والمحاسبة**، (القاهرة: جامعة القاهرة، دار حميثرا للنشر، ط1)

5. الإسماعيل، جابر شعيب، 2018م، **المالية للقادة- أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيزيين**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1)

6. إسماعيل، طه الطاهر إبراهيم ، وقطب، أحمد سباعي، **تحليل ونقد القوائم المالية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة)

7. الأمين، ماهر، 2004م، **مدى إستخدام مراجع الحسابات الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية في ظل معيار المراجعة الدولي 520 – دراسة عملية إختبارية**، (دمشق: جامعة تشرين- اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد26، العدد2)

8. بابكر، الذين عبدالله، 2017م، **المراجعة التحليلية ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد5)

9. الباز، علاء جواد، 2015م، **مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة**، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة)

10. بدر، محمد رجب، 2020م، **قياس مدى ممارسة إدارة الأرباحوأثرها على الأداء المالي للمصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين**، (غزة: جامعة الإزهر، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد8)

11. برمة، سارة محمد، وخليل، عبدالرحمن عادل، وحسين، أسعد مبارك، 2016م، **دور المراجع التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعين الخارجيين بالسودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد17، العدد2)

12. بن شنة، فاطمة، وكعبوش، حياة، 2020م، **أثر التدفقات النقدية التشغيلية على أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المسعرة في بورصة الكويت خلال**

الفترة 2010-2017م، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد7، العدد1)

13. التائب، علي مفتاح، وعمر، مفتاح نصر، وعبدالكريم، إبراهيم محمد، 2019م، **أهمية ومحددات إستخدام نمازجالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الوطنية في ليبيا- من وجهة نظر الأكاديمين والمختصين**، (طرابلس: جامعة سرت، كلية الإقتصاد، مجلة الدراسات الإقتصادية، المجلد2، العدد4)

14. التميمي، عباس حميد يحيى، وعبدالرازق، عمار لؤي، 2015م، **التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي- بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية للسنوات 2008م- 2013م**، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد84)

15. الجازوي، صالح أبوبكر محمد عبدالرحيم، 2015م، **أثر إستخدام المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في إكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية**، (ليبيا: طرابلس، جامعة بنغازي، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة)

16. جبل، علاء الدين، وفطيني، خالد، 2009م، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات- دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية**، (دمشق: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد31، العدد95)

17. جربوع، يوسف محمود، 2005م، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الاخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع – دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة**، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد13، العدد الاول)

18. حجازي، وجدي حامد، 2011م، **تحليل القوائم المالية بأكاديمية في ظل المعايير المحاسبية**، (القاهرة: وكيل العلوم الإدارية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالإسكندرية، أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة، دار التعليم الجامعي)

19. الحسني، صادق، 1998م، **التحليل المالي والمحاسبي – دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ط1)

20. حماد، طارق عبدالعال، 2006م، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان – نظرة حالية ومستقبلية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، الدار الجامعية للنشر)

21. الحمود، تركي راجي ، 1991م، **المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدقق الحسابات في الاردن– دراسة إستقصائية**، (عمان: جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، المجلة العلمية كلية الادارة والاقنصاد، العدد2)

22. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والإستثمارات الإدارية، 2016م، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتدريبات، ط2)

23. الخطيب، محمد محمود، 2010م، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1)

24. خلف، عبدالله علي، 2015م، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1)

25. خميس، بشير أحمد ، وقوقزة، علي محمد، 2007م، **الخواص التوزيعية للنسب المالية لشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**، (عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مجلة الدراسات – العلوم الأدارية، المجلد34، العدد1)

26. الخياط، زهراء صالح، 2014م، **إستخدام نموزج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف– دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى**، (بغداد، كلية الحدباء الجامعة، قسم إدارة الأعمال، مجلة تنمية الرافدين، المجلد36، العدد115)

27. داود، نعيم نمر، 2018م، **التحليل المالي بإستخدام الأكسل**، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط1)

28. درويش، مروان، 2018م ، **إستخدام منهجية بوكس- جينكيز للتنبؤ بالتدفقات النقدية في البنوك الفلسطينية- دراسة حالة بنك فلسطين**، (غزة: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد3، العدد4)

29. الدهراوي، كمال الدين، 2004م، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، (القاهرة: جامعة الأسكندرية، كلية التجارة، أستاذ المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية)

30. رمضان، زياد، والخلايلة، محمود، 2013م، **التحليل والتخطيط المالي**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، ط1)

31. زيتوني، عمار، وعدوان، سميرة، 2017م، دراسة **تحليلية لنماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**، (الجزائر: جامعة باتنة، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد3، العدد12)

32. زيود، لطيف، والأمين، ماهر ، والمهندس، منيرة، 2005م، **تقييم أداء المصارف بإستخدام أدوات التحليل المالي – دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، (دمشق: جامعة تشرين- اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الأقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد4)

33. ـــــ، ـــــ، ومحمد، نذير محمد، 2003م، **المراجعة التحليلية وأثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات**، (دمشق: كلية الإقتصاد، جامعة تشرين اللاذقية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية، المجلد25، العدد6)

34. سالم، الصادق محمد، 2015م، **دور المراجعة التحليلية في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار – دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومى وشركات المراجعة العامة بولاية البحر الاحمر**، (الخرطوم: جامعة البحر الاحمر، كلية العلوم الادارية، قسم المحاسبة، مجلة جامعة البحر الاحمر، العدد8)

35. سقا، عمرو، 2013م، **مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة**، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد2)

36. سهام، كردودي، 2015م، **دور المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات–دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة**، (الجزائر: جامعة محمد حيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة دكتوراة منشورة)

37. ـــــ، المرجع السابق، **استخدام تكنولوجيا المعلومات كمدخل لتحسين عملية المراجعة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد17

38. السهلاوي، خالد بن عبدالعزيز ، وعبدالله، عبدالقادر محمد أحمد، 2017م، **الإدارة المالية**، (الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط5)

39. عابد، نواف، 2020م، **إستخدام نموزج شيروتي للتنبؤ بتعثر الوحدات الإقتصادية في بورصة فلسطين**، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الدراسات المتوسطة، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد23، العدد2)

40. العامري، زهرة حسن ، والركابي، السيد علي خلف، 2007م، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء – دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية**، (القاهرة: جامعة المستنصرية، كلية ال'دارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد63)

41. عبدالمطيري، محمد عايش، 2011م، **مدى إلتزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في المعيار الدولي 520**، (الكويت: جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير منشورة)

42. عبدالوهاب، سامي، 2018م، **مدى إستخدام المدقق الداخلي للاجراءات التحليلية عند قيامه بالتدقيق المالي – دراسة ميدانية في شركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية**، (دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، المجلد40، العدد114)

43. عريبي، محمد موسى لفتة، 2015م، **إدارة رؤوس الأموال وأثرها في تشغيل المنشأت،** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1)

44. عفانة، محمد كمال كامل، 2017م، **إدارة الإئتمان المصرفي،** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية)

45. العمار، رضوان، وقصيري، حسين، 2015م، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي،** (دمشق: جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد5)

46. عنان، أمل حسن علي محمد، 2017م، مدى **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تحسين الدقة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي- دراسة إمبريقية،** (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد39، العدد1)

47. العيساوي، عبدالكريم شنجار، والعويدي، عبدالمهدي رحيم، 2014م، **السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية،** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1)

48. القاضي، حسن محمد، 2014م، **الإدارة المالية العامة،** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1)

49. قويدري، عائشة، 2016م، **التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام المعلومات المحاسبية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية في ورقلة للفترة 2013-2016م،** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة المالية)

50. القيسي ،أحمد فارس ، 2020م، **أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بالتعثر المالي- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي،** (عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية المال والأعمال، قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة المثقال للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد6، العدد1)

51. لقليطي، لخضر، ودردوري، لحسن، 2007م، **أهمية تطبيق الاجراءات التحليلية في عملية المراجعة**، (الجزائر: جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد3 ، العدد12)

52. الماحي، عادل علي إبراهيم، 2019م، **أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار بالمصارف– دراسة حالة مصرف الراجحي بالرياض**، (الرياض: جامعة شقراء، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1)

53. المجتبى، محمد المعتز، ومحمد، اسامة عباس، **دور المراجعة التحليلية في تقويم الاداء المالي للمنشأة–دراسة ميدانية بالتطبيق على المنشأت السودانية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة العلمية)

54. محمد، إشتعال طه فضل المولى، 2017م، **تقويم الأداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره– دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة اللسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة)

55. محمد، عبدالله وداعة علي، 2008م، **إستخدام أساليب التحليل المالي لأغراض الفحص الضريبي– دراسة تطبيقية تحليلية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة)

56. محمد، محمد عبدالله شاهين، 2017م، **محافظ الأوراق المالية– إدارة– تحليل– تقييم**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر، ط1)

57. محمود، سمير عبدالغني، 2003م، **تدعيم إستخدام الاساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمة أهداف المراجعة التحليلية والارتقاء بفعاليتها**، (القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد23، العدد1)

58. المخادمة، أحمد عبالرحمن ، والرشيد، حاكم ، 2007م، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق – دراسة ميدانية**، (عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4)

59. مصطفى، طويطي، وخيرة، مجدوب، 2014م، **التنبؤ بالطلب على بطاقة الدفع البنكية بإستخدام منهج جنكيز**، (الجزائر: المركز الجامعي عين تيموشنت، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مجلة المصارف، المجلد16)

60. مصطفى، عبدالعظيم عبدالرحمن البشير، 2016م، **مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم- بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: امع السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة)

61. مهدي، محمود كمال، 2001م، **الإجراءات التحليلية في التدقيق**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين)

62. المهير، الصادق محمد محمود علي، 2015م، **دور وظائف الإدارة المالية في رفع كفاءة الأداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال- دراسة تطبيقية ميدانية شركة سكر كنانة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة)

63. موسى، عساوي، ومراد، آيت محمد، 2018م، **التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية إقتصادية- دراسة حالة مؤسسة أقمصة "جن جن"**، (الجزائر: جامعة الجزائر، مجلة المعيار، المجلد9، العدد2)

64. نادر، نهاد، وبزون، جواد ، والأمين، ماهر، 2006م، **المؤشرات المالية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية- دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية**، (دمشق: جامعة تشرين – اللاذقية، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد3)

65. نفاع، علاء مصطفى أحمد، 2015م، **أثر إلتزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية– دراسة ميدانية**، (عمان: جامعة جرش: رسالة ماجستير منشورة)

66. النوايسة، محمد إبراهيم، 2008م، **مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات – دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الاردن**، (عمان: جامعة العلوم التطبيقية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد35، العدد1)

67. هادي، سالم عواد، وصبري، زينة فاضل، 2018م، **دور الإجراءات التحليلية في تعزيز ثقة ومصداقية القوائم المالية المقدمة للإدارة الضريبية**، (بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد13، العدد43)

68. الهباش، محمد يوسف، 2006م، **إستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية – دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية**، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير منشورة)

69. هلال، رانيا أحمد محمد، 2011م، **مدخل مقترح لتدعيم قدرات المراجعين الخارجيين في استخدام الاجراءات التحليلية لإكتشاف غش الادارة**، (القاهرة: جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم المحاسبة والمراجعة، رسالة دكتوراه منشورة في المحاسبة)

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Christine, E, **Data Analytics in Auditing: Opportunities and Challenges**, (Newark: Indiana University, providence College, Cunningham Square School of Business, published by Elsevier, 2015), p5
2. Deniz.A, **Big Data and Analytics in the modern Engagement: Research Needs**, (Washington: Rutegrs the state university, journal of practice and theory, No4, Vo36, February 2017), p p1-27
3. Kritzinger. J,**The Application of Analytical Procedures in The Audit Process: A South African Perspective,** (South African: University of Pretoria, Southern African Business Review DHET Accredited, v21, 2017), p248